«ساعة بيروت» في السياسة والأمن والديبلوماسية مضبوطة على توقيت دمشق

لبنان يغرّد خارج «الإجماعين» الدولي والعربي حيال الملف السوري

| بيروت - من وسام أبوحرفوش |

... اذا أردت ان تعرف ماذا يجري في بيروت فعليك ان تعرف ماذا يجري في دمشق و«حولها»، هكذا وباختصار يمكن وصف «الحال اللبنانية» المشدودة وبقوة الى «جارتها» السورية في لحظة توحي بـ «تحولات حاسمة» في مسار الزلزال الذي دهم سورية منذ الخامس عشر من مارس الماضي ويزداد دويه يوماً بعد يوم.

فبيروت لم تقم «وزناً» لجلسة مجلس الوزراء التي انعقدت امس الاثنين، ولم تول تكرار رئيس الجمهورية ميشال سليمان دعوته لمعاودة الحوار اهتماماً، ولا هي عابئة بقضاياها الملحة كشح الكهرباء وغلاء المعيشة، لان «لا صوت يعلو فوق ضجيج الدم» في سورية التي صارت حدثاً لبنانياً يطغى على اهتمامات النخب والشارع وهمومها على حد سواء.

هذا المزاج البيروتي جعل من التجليات اللبنانية للازمة السورية في صدارة الاحداث، بدءاً من «نأي لبنان بنفسه» عن الاجتماع الدولي المتمثل بالبيان الرئاسي عن مجلس الأمن حول سورية، وصولاً الى التظاهرات اللبنانية شبه اليومية تضامناً مع الشعب السوري و«الاحتكاك» مع مؤيدي نظام الرئيس بشار الاسد، وصولاً الى زيارة وزير الخارجية عدنان منصور الى دمشق و«ملابساتها».

وبالتزامن مع هذه الشظايا السورية التي تصيب لبنان، بدت بيروت مهتمة بتكفيك «الشيفرة» الديبلوماسية والسياسية التي كثرت اخيراً حول سورية، والتي عبرت عن نفسها بالوقائع الآتية:

* الموقف الاول من نوعه والبالغ الدلالة الذي اعلنه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، الذي استدعى السفير السعودي في دمشق، بعدما اعتبر ان «ما يجري في سورية اكبر من ان تبرره الاسباب».

* خروج الجامعة العربية عن «ترددها» في اعلان موقف من التطورات في سورية عبر اصدار بيان يطالب بـ «الوقف الفوري لاعمال العنف ضد المحتجين»، وهو الموقف الذي اعقب انتقادات لاذعة للقاء الأمين العام نبيل العربي بالرئيس الاسد قبل مدة.

* اقتران اول موقف لدول مجلس التعاون الخليجي من الاحداث في سورية بـ «خريطة طريق» تقوم على الوقف الفوري لاراقة الدماء والاستخدام المفرط للقوة، واعتماد اصلاحات جدية تحفظ حقوق الشعب السوري وكرامته وتصون وحدة سورية وأمنها.

فالدوائر المراقبة في بيروت رأت في المواقف الثلاثة تطوراً بالغ الاهمية انكسر معه «الصمت» العربي حيال ما يجري في سورية، ما يؤسس تالياً لمرحلة جديدة في مسار الازمة اللاهبة التي تعصف بها منذ اكثر من خمسة اشهر.

ولاحظت تلك الدوائر بان التحول اللافت في الموقف العربي ترافق مع تطورين بارزين هما:

* الاعلان عن ان التشاور بين الرئيس الاميركي باراك اوباما والفرنسي نيكولا ساركوزي والمستشارة الالمانية انغيلا ميركل افضى الى التفاهم مع اجراءات اكثر صرامة ضد النظام في سورية، وسط كلام اميركي واضح عن ان التفكير بدأ في «مرحلة ما بعد الاسد».

* اعلان رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان «ان الصبر نفد من النظام السوري»، عشية ايفاده وزير خارجيته داود اوغلو الى دمشق اليوم الثلاثاء لإبلاغ «تحذير اخير» الى القيادة السورية.

هذه الوقائع الـ «ما فوق عادية» حظيت باهتمام استثنائي في بيروت التي تلقت تقارير توحي بان «غرفة عمليات دولية . اقليمية» بدأت بمواكبة الملف السوري وبلوغه مستويات يصعب السكوت عنها، وسط تساؤلات عن اذا كانت في الأفق تحركات «اكثر من ديبلوماسية» لكبح جماح الاندفاعة الامنية لنظام الاسد.

في هذه الأثناء، رصدت بيروت

❍ معاودة تحريك الاستنابات السورية بحق فريق الحريري

باهتمام بالغ عناوين عدة ظهّرت ان الساعة اللبنانية باتت مضبوطة بالكامل على «عقارب» التطورات المتسارعة في سورية، وأبرز هذه العناوين المتداخلة مع الوضع السوري:

* معاودة سورية توجيه اصابع الاتهام الى اطراف لبنانية بتهريب سلاح الى اراضيها، وهو ما عبّرت عنه وكالة «سانا» التي اوردت أنّ السلطات السورية «ضبطت في محافظة حمص مساء السبت سيارة نقل تحمل لوحة لبنانية كانت تنقل كمية كبيرة من الذخائر والأسلحة، كانت آتية من لبنان»، ناقلة عن مدير جمارك حمص، مجدي الحكمية، أن «السيارة ضبطت على معبر الدبوسية مع لبنان وهي محملة بكمية كبيرة من الذخائر والأسلحة تتضمن 248 قطعة سلاح».

وسرعان ما برز تبنٍّ داخلي لهذه الاتهامات المتجددة، اذ اعلن رئيس كتلة «نواب حزب الله» محمد رعد ان «جهات سياسية في لبنان تهرب الأسلحة الى سورية»، مضيفاً: «أنتم تراهنون على أوهام، وتقرأون المتغيرات في المنطقة قراءة مسطحة غير عميقة، وتراهنون على أحلام وأنتم تفتحون ثغرة مع الثغر التي فتحت من أجل أن تدخل القوة الدولية لتقرير مصير شعوب المنطقة وأنظمتها».

* التقارير التي اشارت الى معاودة السلطات السورية قبل أيام ارسال مذكرات التوقيف الغيابية الصادرة بحق 33 شخصية سياسية وأمنية وقضائية واعلامية تنتمي الى فريق الرئيس السابق للحكومة سعد الحريري، على خلفية الدعوى القضائية التي رفعها المدير العام السابق للأمن العام اللواء جميل السيّد في اطار ما يعرف بملف «شهود الزور» الذين يعتبر انهم تسببوا في توقيفه مع ثلاثة جنرالات آخرين لمدة 44 شهراً بدءاً من نهاية اغسطس 2005 في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري. واشارت التقارير الى ان مكتب الانتربول في قوى الأمن الداخلي تسلّم مذكرات التوقيف المذكورة.

واعتُبر تحريك هذا الملف مجدداً اول رسالة ردّ سوريّة على الموقف «المدوّي» الذي كان أطلقه الرئيس سعد الحريري بعيد بدء اقتحام حماة ودان فيها «هذه المذبحة»، علماً ان الاستنابات القضائية التي صدرت في 4 اكتوبر 2010 سبق ان شكّلت اول «انتكاسة» في العلاقة التي كان الحريري بدأ بترميمها مع الرئيس الاسد من خلال اللقاءات التي عقدها معه في دمشق بين ديسمبر واغسطس 2010.

* التحرك الخارجي الذي يقوم به رئيس «جبهة النضال الوطني» النائب وليد جنبلاط حاملاً معه هواجسه في ما خص الملف السوري المتفجّر وآفاقه، والذي كان حمله في اليومين الماضيَيْن الى انقرة حيث التقى رئيس وزرائها رجب طيب اردوغان الذي «نفد صبره» من النظام السوري ووزير خارجيته داود اوغلو الذي يتهيأ لزيارة «صعبة» لدمشق اليوم الثلاثاء.

وبعيد عودته الى بيروت، قال جنبلاط في تصريحات صحافية انه ناقش مع الأتراك «الوضع اللبناني وأحداث سورية والمصالحة الفلسطينية»، منوهاً بأن الموقف التركي حيال كل هذه المسائل «جيد».

وأشار الى أن حزب «العدالة والتنمية» لطالما وقف بثبات الى جانب القضية العربية والقضية الفلسطينية، وهو ما زال في هذا المسار».

* تردُّد اصداء الموقف الاستثنائي الذي أطلقه خادم الحرمين الشريفين حيال الاحداث في سورية في بيروت حيث اعتبر النائب عمار حوري (من كتلة الحريري) ان «من الواضح أنّ العالم بأسره سواء العالم العربي أو المجتمع الدولي يتابع حجم المأساة التي يعيشها الشعب السوري الشقيق»، مشيراً الى أن «الموقف السعودي تحدّث عن أنّ الخيارات هي بين الحكمة والفوضى، وعبّر بطريقته اللبقة والحازمة عن أن لا مجال بعد الآن لاستمرار هذه الجرائم في سورية».

وفي السياق اشار النائب معين المرعبي الى ان «الطريقة التي تجري فيها المجازر وقتل الاطفال في المدن السورية بالتأكيد ستوصل الى الاعتراضات التركية والسعودية والكويتية والتي ولو جاءت متأخرة قليلاً ولكنها أفضل من ألا تأتي أبداً، وهذا أقل ما تفعله الدول العربية لإنقاذ الشعب السوري من المجازر التي يرتكبها النظام».

* الزيارة «المثيرة للجدل» الداخلي التي قام بها وزير الخارجية عدنان منصور لدمشق يوم الاحد والتي التقى خلالها الرئيس الاسد ووزير خارجيته وليد المعلّم لا سيما وان قوى 14 آذار اعتبرت هذه الزيارة التي جاءت على وقع ارتدادات نأي لبنان بنفسه عن بيان مجلس الأمن الدولي حول الوضع في سورية دليل «تبعية والتصاق» الحكومة اللبنانية بالحكم في سورية واعتمادها سياسة «ربط مصير البلاد بمصير النظام السوري».

وكان لافتاً في هذا السياق الهجوم الذي شنّه النائب معين المرعبي على منصور من دون ان يوفّر رئيسيْ الجمهورية والحكومة اللذين اعتبر انهما «خاضعان للمخابرات السورية واصبحا تحت سلطة وزير الخارجية اللبناني الذي اتخذ قرارا في الامم المتحدة بناء على قرار الرئيس السوري».

ورأى ان «منصور هو وزير سوري بامتياز يطبق التعليمات بحذافيرها».

وكان الوزير منصور اطلع مجلس الوزراء اللبناني الذي اجتمع امس الاثنين برئاسة ميقاتي على حصيلة محادثاته في سورية التي نقل عن رئيسها «أنّ الأزمة التي تمر بها سورية عابرة وستخرج منها قريباً».

وقال منصور في تصريحات صحافية ان الاسد «شرح الهجمة التي تتعرض لها سورية بثوابتها ومواقفها، وتوقف عند التدخلات الخارجية في الشأن السوري والسلاح الذي دخل الى سورية من مختلف المناطق المجاورة لها».

واذ ذكر ان الرئيس السوري «شكر للبنان على الموقف الذي اتخذه مجلس الأمن اخيراً»، كشف ان وزير الخارجية السوري اثار معه «موضوع تهريب السلاح الذي يحصل من الاراضي اللبنانية الى سورية» وابلغ اليه «ان السلطات السورية أحبطت 30 محاولة من هذا القبيل، وقبضت على المهرّبين وضبطت الاسلحة التي كان يراد ايصالها الى المناوئين للنظام، كما تم اكتشاف مخازن اسلحة تحتوي كميات كبيرة».

وعلى وقع هذه الوقائع تواصلت في مناطق لبنانية عدة التحركات الشعبية الداعمة للشعب السوري. والى جانب طرابلس التي باتت على موعد مع تظاهرات شبه يومية بعد صلاة التراويح، التحقت بلدة سعد نايل البقاعية بهذا التحرك وشهدت مسيرة شارك فيها العشرات ضد النظام السوري.

وفي سياق متصل، نظّم مثقفون لبنانيون من فئات وخلفيات سياسية مختلفة مساء امس الاثنين «وقفة تضامنية مع الشعب السوري في ثورته» وذلك في ساحة الشهداء في وسط بيروت معربين عن شجبهم «العنف الذي يُمارس ضد الشعب السوري»، ومعلنين «اننا نضيء الشموع، ونرسل من خلال شهداء 6 مايو اللبنانيين والسوريين رسالة تضامن الى الشعب السوري الشجاع والنبيل».

واوضح بيان اصدره هؤلاء المثقفون، وبعضهم يكتب في صحف محسوبة على 8 آذار، عن خلفية تحركهم في بيان قالوا فيه أنه «منذ خمسة اشهر والنظام الاستبدادي السوري يصمّ اذنيه عن المطالب المشروعة للشعب السوري. ما يريده السوريون لأنفسهم هو الكرامة الانسانية والديموقراطية والعدالة الاجتماعية، وانهاء كابوس ديكتاتورية الجمهورية الوراثية».

الكاتب السياسي المصري يؤكد أن «الرئيس السابق كان ينوي أن يحكم حتى آخر العمر»

عبد الله كمال: مبارك لم يكلّف العادلي بقتل المتظاهرين ورجاله كانوا يتحالفون مع صحف وقنوات ضده

| القاهرة - «الراي» |

شن الكاتب السياسي المصري عبدالله كمال هجوما على الأوساط الإعلامية المصرية، محملا إياها أعباء كثيرة من المشكلات الحالية التي يتعرض لها المجتمع في بلاده بعد فبراير العام 2011 وتنحي الرئيس السابق حسني مبارك عن موقعه. وقال إن «الظاهرة تعود إلى ما قبل نهاية عصر مبارك وأن المتحولين والمتلونين الذين يحاولون أن يقدموا أنفسهم على أنهم ثائرون الآن هم الذين يصدرون للمجتمع الآن مشكلاتهم الشخصية وصراعات الأجيال في ما بينهم».

وأضاف كمال، وهو مستشار «الراي» في القاهرة أن «عددا كبيرا من الإعلاميين الذين تحولوا إلى خصوم لعصر مبارك كانوا يتقربون من إدارة الحكم السابقة، ويطلبون وساطته للالتحاق بأمانة السياسات».

وقال إن «عددا من القنوات الخاصة كانت تتلقى تعليمات من وزير الإعلام المصري السابق أنس الفقي مباشرة ومن خلال وسطاء وأن شخصيات رئيسية في حكم مبارك كانت لها علاقات وثيقة بصحف المعارضة تمليها الأخبار وتعطيها التوجيهات»، متهما «الإعلام» بأنه «السبب الجوهري في انهيار الحكم خلال أزمته الأخيرة».

الزميل عبد الله كمال خلال حوار مع الاعلامي جابر القرموطي (خاص - «الراي»)

وأضاف أن «مصر تعاني من صراعات الشلل الإعلامية التي انعكست على الحياة العامة». وضرب أمثلة على ذلك بما تعرض له وزير الإعلام الجديد من ابناء جيله بسبب صراعات الدفعات الجامعية التي ينتمي إليها مع عدد من الشخصيات الإعلامية، وأن أحد أبرز المتحولين الآن وهو رئيس تحرير جريدة «الأخبار» كان عضوا في مكتب فني تابع لأنس الفقي مكلف بتقديم تقارير لصالح الحملات الانتخابية وأن رئيس تحرير صحيفة خاصة وموقع إلكتروني مشهور كان مرتبطا بتمويل من صفوت الشريف وابنه وأن الأخير أرسله إليه لكي يعتذر له في مكتبه قبل أن يكلفه ببدء المشروع.

وجاء ذلك في حوار مطول أجراه الإعلامي جابر القرموطي مع الزميل كمال في مكتب «الراي» في القاهرة، وأذاعته فضائية «اون تي في»، ليل أول من أمس، حيث أكد أن معلوماته «تظهر أن الرئيس المصري السابق لم يعط تعليمات لوزير الداخلية حبيب العادلي بقتل المتظاهرين، وأن مبارك لم يكن مغيبا أو قاتلا أو خائنا أو فاسدا رغم سلبيات كثيرة في حكمه». وقال: «لم يكن لدى مبارك دوافع للفساد لأنه ببساطة كان ينوي أن يبقى في الحكم إلى أن يرحل من دون أن ينفي ذلك وجود فساد فيمن حوله».

وأضاف أن «اتهامات الفساد تفصل فيها المحاكم، وبما في ذلك ما يتعلق بصفقه بيع الغاز إلى إسرائيل، التي عزاها إلى نصوص في اتفاقية السلام وإلى تنافسات إقليمية معقدة وإلى أن مصر كانت ترغب في أن يكون لها

❍ جمال مبارك تحالف مع العادلي في السنتين الأخيرتين... وغالبية المعارضين كانت تطلب وساطات للتقرب إلى الحكم

تأثير تحقق بالفعل على 40 في المئة من الطاقة الإسرائيلية».

وذكر كمال أن «جمال مبارك كان تحالف مع العادلي خلال العامين الماضيين، لكنه ليس لديه ما يدل على أن هذا كان يتجه إلى أن يكون انقلابا على الأب». وقال إن لديه تفاصيل سيذكرها في كتابه عن نهاية «عصر مبارك» الذي يصدر في بداية العام المقبل ضمن 4 كتب عن الثلاثين عاما الماضية التي أعتبر أن طول مدتها هو الذي أدى إلى تراكم أخطاء كثيرة في عصر مبارك.

وأضاف أنه يرفض وصف «الفلول» الذي يطلق على كل من ارتبط بالعصر السابق، وقال: «لو كنت من الفلول فكذلك يكون رئيس الوزراء عصام شرف الذي كان زميلي في أمانة السياسات ووزير التربية والتعليم الحالي ووزير التعليم العالي الحالي والسابق وغيرهم من أعضاء الحكومة الحالية»، مضيفا أن «ما جرى في مصر لم يكن ثورة وإنما فعل ثوري، وأن الجماهير الغاضبة غيرت الحكم ولكن الدولة باقية في حماية المؤسسة الأقوى التي يقوم عليها النظام منذ العام 1952 وهي المؤسسة العسكرية وأن هذا النظام لم يزل رئاسيا جمهوريا لم تبدل أحداث يناير في صفاته».

مصر: إحالة 4 قيادات أمنية على الجنايات بتهمة قتل متظاهرين

| بورسعيد - «الراي» |

أحال المحامي العام لنيابات بورسعيد في مصر، مدير أمن بورسعيد السابق و3 من ضباط الأمن المركزي على محكمة الجنايات بتهمة قتل متظاهرين.

وقال مصدر قضائي مصري مسؤول إن «مدير أمن بورسعيد السابق اللواء صلاح البرادعي وقائد قوات الأمن المركزي في بورسعيد العميد أشرف محمد ومدير الأمن المركزي لمنطقة القناة والمكلف بمأمورية أحداث 25 يناير العميد عصام الأمير، وضابط بفرق الأمن المركزي الرائد محمد عبدالرحمن، تم تحويلهم إلى محكمة جنايات بورسعيد إثر البلاغ المقدم من أحد المحامين والذي أفاد بأن المتهمين اشتركوا مع بعض ضباط وأفراد الشرطة في قتل 2 من أبناء المدينة وطفل مجهول الهوية، عمدا مع سبق الإصرار والترصد بطريق التحريض والمساعدة عن طريق إطلاق أعيرة نارية وخرطوش على متظاهرين سلميين، خرجوا احتجاجا على سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية».

الحكومة تشارك في حفل إفطار «الإخوان»... للمرة الأولى

السلمي لـ «الراي»: محاكمة مبارك جادّة وسابقة في التاريخ

| القاهرة - من أحمد امبابي ومجاهد علي |

نظمت «جماعة الإخوان المسلمين» في مصر، مساء أول من أمس، حفل إفطار في أحد الفنادق الكبرى في القاهرة، بحضور نائب رئيس الوزراء علي السلمي ووزير الإعلام أسامة هيكل ونائب رئيس الوزراء السابق يحيى الجمل ومفتي الديار المصرية علي جمعة، ورئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين الشيخ يوسف القرضاوي، ومفتي مصر السابق الدكتور نصر فريد واصل، ووكيل وزارة الأوقاف سالم عبدالجليل، وممثل لشيخ الأزهر وعدد من سفراء الدول العربية والإسلامية ورؤساء الأحزاب وقيادات حركتي فتح وحماس الفلسطينيتين.

حفل الإفطار غاب عنه مرشحو الرئاسة المحتملون رغم توجيه دعوات لهم، باستثناء مؤسس حزب الغد أيمن نور، والمجلس العسكري الأعلى الحاكم الانتقالي في البلاد، وشارك فيه ممثل عن أسقف حلوان والمعصرة (جنوب القاهرة) الأنبا بسنتي، في حين غاب رئيس الكنيسة الأرثوذكسية المصرية بابا الإسكندرية بطريرك الكرازة المرقسية البابا شنودة، وتغيب أيضا سفراء الدول الأجنبية والغربية الذين تمت دعوتهم.

كما شارك في الحفل عدد كبير من القوى والتيارات السياسية، من بينها قياديا حزب الوسط المنشق عن الإخوان أبوالعلا ماضي وعصام سلطان وذلك للمرة الأولى، وهو ما برره ماضي بأنهم لبوا دعوة الإخوان لحضور حفل الإفطار وأنهم في السنوات السابقة لم تكن توجه لهم دعوات.

المرشد العام للإخوان الدكتور محمد بديع قال في كلمته إن «احتفال رمضان هذا العام له معنى خاص ومذاق مميز عن ذي قبل»، موجها التحية للثورة والثوار والجيش الذي وصفه بالعظيم، مشيرا إلى أنه «ساند الثورة والشعب ومطالبه منذ بداية الثورة حتى الآن».

❍ بديع يدعو إلى التعجيل بنقل السلطة من المجلس العسكري إلى قوى مدنية

بديع طالب القوى السياسية والأحزاب بأن تتسابق على وضع البرامج والرؤى التي تكفل حقوق الشعب على أن يكون هناك هدف واحد وهو الاستقرار والتعجيل بنقل السلطة من المجلس العسكري إلى قوى مدنية. وحكومة وبرلمان ينتخبهما الشعب وفقا للجدول الزمني الذي حدده المجلس».

وفي تصريحات لـ «الراي» على هامش الحفل أشاد السلمي بإجراءات محاكمة الرئيس السابق حسني مبارك، وقال إن «المحكمة جادة ومتزنة وتمارس دورها بحياد وشفافية يشهد لها العالم كله»، مشيرا إلى أنه «لايجوز لأحد أن يقلل من قدر ما حدث لأنه لم يحدث مثله في التاريخ».

وحول مستقبل «التحالف الوطني» بعد التظاهرة المليونية التي نظمها الإسلاميون في 29 يوليو الماضي قال السلمي: إن «أي دعوة للتحالف الوطني حاليا يجب أن نقف وراءها منعا لشق الصف والتشرذم»، لافتا إلى «أنهم يجلسون مع الإسلاميين. فالإسلام دين وسطي معتدل لايفرق بين أحد» مؤكدا أن الاقتصاد المصري يتعافى، وأن مصر قادرة على تجاوز الأزمة.

وركز المفتي جمعة على ضرورة توحد القوى الوطنية خصوصاً التيارات الإسلامية.

وطالب المفتي السابق واصل في الكلمة التي ألقاها نيابة عن شيخ الأزهر بضرورة أن تكون الدولة المقبلة إسلامية.

وقال رئيس حزب الوفد السيد البدوي: إنه بالرغم مما حدث في جمعة 29 يوليو من الإسلاميين، إلا أنه يجب التغاضي عن هذه الخلافات للتركيز على التحالفات الانتخابية.

حذّرت من «مليونيات» الفرقة وجددت رفضها لقانون الانتخابات

القوى السياسية المصرية تنقسم حول التحالف المدني

| القاهرة - من فريدة موسى |

في وقت تكثف القوى السياسية في مصر اتصالاتها لتشكيل جبهة للدولة المدنية، وبالتوازي مع محاولات رأب الصدع بين التيار الديني والأحزاب والقوى السياسية التي اعترضت على مليونية «الإصرار والوحدة»، التي رفع فيها الإسلاميون شعارات دينية ترفض المبادئ الحاكمة للدستور، حدثت انشقاقات في التحالف الديموقراطي فجأة في الساعات الأخيرة، ليعلن حزب «التجمع» اليساري انسحابه.

واجرى القيادي في الحزب «المصري الديموقراطي» محمد أبوالغار والقياديان في «الجمعية الوطنية للتغيير» محمد غنيم وعبد الجليل مصطفى اتصالات لتشكيل التكتل الجديد، حيث صاغوا ورقة تؤكد «مدنية» الدولة وتضع مبادئ عامة لها تمهيدا لجمع توقيعات الأحزاب والقوى السياسية عليها وبدأت حملات ميدانية للترويج لها على مستوى المحافظات.

ويأتي هذا في وقت ظهرت حال انقسام حول الانضمام لتحالف الدولة المدنية الذي يواجه الإسلاميين، ففي وقت أعلنت أحزاب «الجبهة الديموقراطية» و«المصريين الأحرار» والحزب «المصري الديموقرطي» و«التجمع» وبعض الحركات انضمامهم لهذا التكتل الجديد لم تحسم قوى أخرى موقفها بعد كالوفد وغيره.

وقال السكرتير العام لحزب «الوفد» فؤاد بدراوي: «ليست المشكلة في اختيار التحالف الذي سينضم له حزب الوفد سواء الديموقراطي أم المدني، الأهم هو تعديل قانون الانتخابات البرلمانية لأنه يضرب فكرة التحالف بين الأحزاب ذاتها، خصوصا أنه يحجم فكرة التنسيق في إطار ضيق من الأحزاب».

❍ «التجمع» ينسحب... و«الوفد» يتخوف

وكشفت مصادر «وفدية» عن مطالبة بعض القيادات في الحزب رئيسه السيد البدوي بإعادة النظر في الاستمرار في التحالف الديموقراطي ووصفوه بأنه «مهدد بالانفجار».

وقال عضو الهيئة العليا أحمد عودة لـ «الراي»: «انفجار التحالف قد يكون رد فعل طبيعي لأزمة الاستقطاب واختلاف الأهداف، فقد تطالب الجماعة في النهاية بأن تكون في مقدمة القوائم وهو ما سترفضه الأحزاب».

وأشار القيادي في «الجمعية الوطنية للتغيير» عبدالغفار شكر إلى أن «الجمعية تتبنى فكرة التحالف المدني الجديد وتدعمها بقوة وتؤكد عليه سواء في تحركاتها أو اتصالاتها». وأضاف: «لم نحسم المشاركة في مليونية الصوفية من عدمه».

من جانبه، قال أحد مؤسسي حزب التيارات الإسلامية صفوت عبدالغني ان «التنسيق بين التيارات الإسلامية مجرد كلام عام وليس له أساس على أرض الواقع والتحالفات تحتاج لدراسة عميقة حتى لا تتحول حبراً على ورق».

في السياق نفسه، شهد اجتماع «التحالف الديموقراطي» الذي انعقد، ليل أول من أمس، أول حال انشقاق رسمية عنه من جانب حزب التجمع وجماعة «الإخوان المسلمين»، حيث أعلن حزب «التجمع» رسميا انسحابه من «التحالف الديموقراطي» المكون من 28 حزبا سياسيا بما فيها حزب «الحرية والعدالة»، الجناح السياسي لجماعة «الإخوان المسلمين».

وقال نائب رئيس حزب «التجمع» سمير فياض: «لابد أن يطالب التحالف الإخوان بالاعتذار رسميا عما صدر منهم في مليونية الوحدة والإصرار التي رفعوا فيها شعارات دينية على عكس ما تم الاتفاق عليه داخل التحالف قبل ساعات من انطلاق المليونية». وانتقد موقف «الوفد» وغيره من أحزاب التحالف، الذي وصفه بـ «المهادن».

وكان لافتا غياب ممثلي حزب «الحرية والعدالة»، الأمر الذي اعتبرته قيادات بالتحالف استكمالا لمسلسل شق صف القوى السياسية، وتبنى هذا الرأي عضو الهيئة العليا لحزب «الوفد» عصام شيحة ورئيس حزب «الجيل» ناجي الشهابي، الذي قال: «يبدو أن الجماعة لا تريد الالتزام بموقف الأحزاب من الانتخابات البرلمانية ومن قانون الانتخابات، بخلاف المبادئ الحاكمة للدستور التي سبق أن وقعوا عليها».

وفي وقت جدد «التحالف الديموقراطي» رفضه لقانون انتخابات مجلسي الشعب والشورى الذي يجمع بين النظام الفردي ونظام القائمة النسبية، كشف نائب رئيس الوزراء المصري علي السلمي أن «الحكومة ستنقل وجهة نظر الأحزاب للمجلس العسكري»، مؤكدا في تصريحات صحافية عقب اللقاء: «هناك مساحة للحوار من أجل التوافق حول رؤية مشتركة للقانون، وسيكون هناك اجتماع قريب مع المجلس العسكري، والأحزاب للتشاور حول النقاط الخلافية ولا يمكن فرض رأي من دون حوار».

وأصدر التحالف بيانا جاء فيه: «نصر على رفض مشروع القانون الذي يمثل استخفافا وإهدارا للشرعية الثورية واستحقاقات التحول الديموقراطي لأنه يمكن أصحاب الأموال والعصبية والبلطجة فقط من التفوق التصويتي مستغلين اتساع الدوائر وبُعد المسافات في الانتخابات الفردية».

وتابع البيان: «الانتخاب بطريقة القائمة كما قدمه التحالف يسمح لكل المستقلين بتشكيل قوائم لهم في جميع الدوائر أسوة بالأحزاب، خصوصا أن المجلس المقبل سيكون معبرا عن كل القوى التصويتية من دون إهدار لأي فئة».

وأكد التحالف «تمسكه بالوثيقة التي أعدها، والتي تتناول مبادئ عامة للدستور والتي أكدت المواطنه والعدالة الاجتماعية وأن دين الدولة الرسمي هو الإسلام وأن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع وأن من حق أصحاب الشرائع السماوية تطبيق شريعتهم على أحوالهم المدنية والشخصية».

وقال رئيس حزب «الوفد» السيد البدوي في مؤتمر صحافي الذي تلي الاجتماع المغلق للأحزاب: «لا يوجد انقسام حول وثيقة التحالف، والخلاف الوحيد يكمن حول إمكانية أن تكون مبادئ حاكمة للدستور من عدمه وجماعة الإخوان ترى أنه لا يمكن أن نحجر على حق الأجيال المقبلة وإذا كان حزب التجمع يطلب اعتذارا فالتحالف لم يكن طرفا في ما حدث في مليونية الوحدة والإرادة الشعبية».

من جهته، أعلن حزب «النور» السلفي أنه «أصر على ألا يحضر اجتماع التحالف الديموقراطي لحضور بعض مرشحي الرئاسة للجلستين من غير الممثلين لأحزاب. ووصف بيان أصدره حزب «النور» دعوة مرشحي الرئاسة «بالخروج عن الهدف الرئيسي من فكرة التحالف».

رفيق الحريري للمعلّم قبل اغتياله: أشعر بمرارة منكم ولن تحكموا لبنان للأبد

| بيروت - «الراي» |

نشرت صحيفة «الجمهورية» اللبنانية امس الجزء الاول من النصّ الحرفي لمحضر الاجتماع الاخير بين رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري ووزير الخارجية السوري وليد المعلم في منزل الاول في قريطم قبل اغتياله في 14 فبراير 2005.

وبحسب المحضر، فتح الحريري خلال اللقاء قلبه وصارح المعلّم قائلاً «أشعر بمرارة منكم»، فأجابه الديبلوماسي السوري «الرئيس (بشار) الأسد لديه مرارة منك». وأضاف: «كم عانيت لأقنع الرئيس الأسد وأصل اليك. «لاطيينلي» ولا يريدون أن يتغير شيء».

من جهته قال الرئيس الشهيد: «ان لبنان لن تحكمه سورية الى الأبد، وقد وصلنا الى مرحلة نؤذي فيها أنفسنا ونؤذي سورية في كل القضايا (...) وانظر الى أين أوصل أبو عبدو (اللواء رستم غزالة) الأسد»، واضاف: «منذ 4 أعوام أقاوم التقارير، واستسلمتُ لأنني لا أستطيع مقاومتها». وتابع: «أبلغت الى السوريين أنني سأستقيل من مجلس النواب، ولست أنا من صنع القرار 1559».